

على طريق العاربة ووضع كل من المجرمين
سعيد مدي وشفيق بن علي ابغا واسماعيل
الكروني الكوركة مدة ثلاث سنوات توقيفاً
لاحكام المادة ٢٢١ من قانون الجزاء
واسقاطهم من الحقوق المدنية وحجز اموالهم
واملاكهم وادارتها بمعرفة الحكومة وتقرعهم
مصاريف المحاكمة وعلان الكيفية بالجزاء
الحالية قراراً وجاهاً بحق البرأ سليم وغياياً
يحق القار بن سعيد وشفيق واسماعيل صدر
بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ وتلي حال حضور
معاون المدعي العام حسب الاصول ونظم
في ١٧ ريم الاول سنة ١٣٣٩ وفي ٩ كانون
الاول سنة ١٩٢٠

نتيجة المحاكمة القايية الجسارية بمحكمة
جناية دمشق يقضيه اجراء الفصل الشننج
بالمجرم الطيحي بالولد عبد الفتاح بن نور الدين
الزايد المستند الى المتهم افان محمد بن امين طه
الحصري من سكان حملة زقاق الموصل سي في
الميدان المختاني ثبت بمسامة المتهم محمد المرقوم
على اجراء الفصل بالولد عبد الفتاح المذكور الذي
لا يتجاوز السبع سنين من عمره بالمجرم الطيحي
عليه وبالطلب تقرر تجريمه بالجناية المذكورة
وبوضع في الكورك مدة ثلاثة سنوات
وتوقفا لاحكام المادة ١٩٧ من قانون الجزاء
وتقرر به مصاريف المحاكمة واسقاطه من
الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها
بمعرفة الحكومة واعلان الكنية بالمجرم
الحالية قرارا غيايا صدر في ٢٢ تشرين ثاني

سنة ٩٢٠ وتلي علنا حال حضور معاون
الدعي العام حسب الاصول ونظم في ٢٧
ربيع الاول سنة ١٣٢٩ وفي ١ كانون الاول
سنة ١٩٢٠

...
بتتبعه الهاكمة النيابية الجسارية لدى
محكمة الجنائية بدمشق بقضية قتل نور الدين
ابن جمال الدين افندي وجرح يحيى بن صديق
الياس رمياً بالرصاص المسندة الى المتهمين
ابن حسين سعيد المصري الجندي في رهط
الرشاش من الفوج الثالث في القنيطرة ثبت
ان احد المتهمين احد المرقوم اثناء حادثته
اطلق من بندقيته رصاصة على المغدور نور
الدين وقتله وهذا المرمي ايضاً اصاب المغدور
الثاني يحيى فجرحه فمليه وبالطلب فقرر
تجريم المتهم احمد بن حسين سعيد المصري بجنائية
قتل نور الدين وجرح الثاني يحيى بن صديق
الياس قصداً بدون تعمد وبثبوتة للمتهم الثاني
حسين افندي بن شمس من هذا الجرم لعدم
وجود ادلة يثبتة ووضع المجرم احمد بن حسين
لمرقوم بالكورك مدة خمسة عشر سنة توفيقاً
لاحكام المادة ١٧٤ من قانون جزاء المجرم
لاشد عقاباً واستقاطه من الحقوق المدنية
جميع امواله واملاكه وادارتها بمرقة الحكومة
تتريه مصاريف الهاكمة واعلان الكيفية
الجرائد المحلية قراراً غريباً صدر بتاريخ
٦ تشرين ثاني سنة ١٩٢٠ وتلي طلب حال
حضور معاون الدعي العام حسب الاصول

ونظم في ٢٨ ربيع الاول سنة ٣٣٩ هـ وفي
 كانون الاول سنة ١٢٠
 قرار امهال
 ان هـ في ثمانية دمشق فقامت بموجب
 قرارها كلا من سعيد علي ، اسماعيل الكور ،
 حسن بن احمد كحل ، ساجان بن حسن بقرى ،
 شفيق بن دلي البقا ، سميد بن عدى ، ابراهيم
 ابن الشيخ ابراهيم ، صهي الدين بن عبد الله
 عموجو ، علي عليجو ، خليل بن محمود ظالما ،
 علي دالاتي ، فياض بن سالم ، احمد بن حسين
 بكر ، احمد بن محفوظ ، علي افندي الامري ،
 رفاعية شقيقة حسين عموجو ، عبد الرزاق
 كلثوم ، قاسم الكور ، علي ايزولي ، علي بن عمود
 ابراهيم ، عمر بن ابراهيم كله ، عمر بن ابراهيم
 سيفري ، خليل الدوغري ، جيهيم من اهالي
 سكان محلة الاكراد بدمشق و ابناء الرقوقون
 كانوا ولم يزالوا فارين فقد نقضوا من جانب
 رئاسة دائرة جزاء المحكمة الموأ اليها مدة عشر
 ايام ايضا اعتبارا من هذا التاريخ كي يطعوا
 القانون ويحضروا الجائنها واذا محاضروا نظرف
 لمدة المذكورة تنقضيّا للادة ٣٧١ من قانون
 اصول المحاكمات الجزائية يتجهزون غير ملعين
 بالقانون فيسقطون من الحقوق المدنية وتجري
 احكامهم غيابيا وتجوز اموالها ثائنها وبالحق لم
 إقامة دعوى مابل يبادر للاداء عليهم وكل من
 لم يجز ، وجودهم مجبرون يخبر عنهم كأول تخبرا ايضا
 جميع ما موري خا بطاعة الدية على القبض عليهم
 تسليمهم وبيان ذلك نحرر هذا القرار
 طبعث عظيمية المحكمة العربية

العدد ١٧٣ (الطبعة الثانية)

كل ما يتعلق بقهر الجريدة براجم بشأنه
دائرة المطبوعات

يؤخذ عن اعلانات المحاكم ودوائر الاجراء والتعليك
والمؤتمرات الرسمية خمسون قرشا سوريا بصورة
مطلوعة وقرشان عن كل صطر من الاعلانات
الاهلية والتجارية لتدفع للطبعة الخريفة

دمشق: الخليلي ١٩٠٠ ربيع ثاني سنة ١٣٣٩

نصير مرتين في الاسبوع

تاريخ انشائها
سنة ١٣٣٧ هـ
١٩١٩ م
بهدل الاشعراك اندسوي - قرش سور باني الحاضرة
وهو قرش داخل البلاد السورية ومائة قرش خلوجها
ثمن النسخة الجديدة في الحاضرة
قرش سوري

٣٠ كانون الاول سنة ١١٢٠

لغزامة الحربية

صورة القرار التخي. بشأن الفرامة الحربية
المادة ١- تحصل الفرامة الحربية ودورها
٧٩٠٠٠ دينار على الوجه الآتي :
٢- يضاف على ضريبة المسفقات
الاراضي خم. في المئة
ب - يضاف على ضريبة التمتع خمسون
في المئة انماضريبة المستخدمين التابعين لخدمة
الالة في المئة يضاف عليها عشرون في المئة
ج - يضاف على بدلات الطريق
مستوفى في المئة
د - يضاف على رسوم الاغنام والابل
الخناير خمسون في المئة
هـ - يضاف على بدلات الاعشار خمسة
عشر في المئة
المادة ٢ - الضمان المذكورة في المادة
السابقة تعفي مرة واحدة في المال باسم الفرامة
الحربية وتبعد في حساب خاص يرفع لهذه
الغاية .
المادة ٣ - يجب تأدية الفرامة الحربية
بانتهاج نهاية شهر شباط سنة ١٩٢١ والذين لا
يؤدون ما يرضى عليهم من الفرامة المذكورة

لغة الشهم المذكور يزداد على التبع التي كانوا
بإتدائها خرجون في أئمة عزاء قديماً
المادة ٤ - الذين يتأخرون عن دفع ما
يخصهم من اقسامات الامانة ٣١ مارت سنة
١٩١١ تحصل منهم القرامات مع الجزاء القدي
وفقاً لقانون تحصل الاموال الاميرية .
المادة ٥ - المبالغ المضافة على اعشار القرى
المخدمة تستوفى من المالكين بموجب دفتر
الخصم اما ما يخص المالكات الالتزام من هذه
الخصم يستوفى على الصورة الآتية :
تستخرج مقادير الضريبة التي تخص القرى
الملتزمة من قوائم المزاولة المخرطة في دوائر
المال وتبلغ الخازن والمهمات الاختيارية
بواسطة الحكومة توزع خلال عشرة ايام
على المزارعين بجهة حصولهم ثم ترض
هذه التوزيعات على مجلس ادارة الاولاد
لنصبتها ولا توضع موضع التنفيذ قبل
اقرارها بتصديق المجالس المذكورة .
المادة ٦ - وزير الداخلية والية سكان
بإتخاذ هذا القرار المعمول به من تاريخ نشره
في ١١ ربيع الاول سنة ١٣٢٩ . وفي ٢٢
تشرين الثاني سنة ١٩١٠

هكذا من الأصل

المادة الثانية - وإذا تمتع صاحب الملك عن قبول الترميز المدعى اليه - بوضع الشواخص والاشارات في ارضه فتندها بمعدل النصف من القيمة بالانتفاع العام من الشغل والى نزع ملكية الارض اللازمة لوضع هذه الرموز والشواخص وذلك ضمن الشروط التي تنص عليها القوانين والقرارات المرفوعة ومع هذا فيمكن للحكومة او لبلدية القومية السامي عند مخالفة هذه القواعد او بسبب ضيق قطعة الارض الذي اقتضاه ملكيتها ان ينفذ قراراً بضبط هذه الارض بدون ان تنتظر نهاية معاملات نزع الملك .

المادة الثالثة - كما كان المقصد من هذه الشواخص والرموز المنقطة العامة ولما كانت هذه الامعة لا تأسس الا لهذه هذه الشواخص والاشارات المذكورة سالمة في الاماكن التي عينتها الدوائر المختصة فان كل من يظلمها او يسقطها او يزعجها من مكانها او يظلمها بغير طبعه بترسيمها وبالدعم المنصوص عليه في المادة ١٣٣ من قانون الجواز النجالي .

المادة الرابعة - على صاحب الارض وسلطات القري المجاورة ان يشترط السلطة العليا بكل عمل يستوجب القصاص وفقاً لنصوص المادة السابقة وهذه تعمل الامر الى بقية مساحة الاراضي في الشرق *Mission géodélique* وكل من عمل باختياره شيئاً من الترميز المرفوعة عليه بغرم من خمس ليرات الى خمسين ليرة سورية .

المادة الخامسة - كانه الاحكام الملزمة

لاحكام هذا القرار ملزمة .

المادة السادسة - ان الترميز العام للمدوب السامي ومدوب اقرب من العالي في الحكومات والاراضي مكاتبان كل بما يخصه في هذا القرار .

يروت في ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٠

روبردي كاي

... صور القرار الصادر من محكمة التمييز العالي

بدمشق الشام

جرت المناقشة في الجلسة العمومية لادى محكمة التمييز بدمشق الشام على تفسير قانون الفوس للشهر في الجليل السادس من المرسوم الترميز الثاني الوروخ في ١٤ اغسطس ١٩٣٠

باتفاق الرأي ان تذكر الفوس التي اعطيت قبل نشر القانون المذكور هذه يمكن استماع دعوى طالب التصحيح طبعاً لانها اعطيت قبل نشر القانون المذكور ولانه لا يشملها حكم المادة ١١٥ للمدلة من قانون الفوس المذكور تقريراً كثرية والارامان تذكر الفوس التي اعطيت بعد نشر القانون المذكور يستين يوماً لهذه لاتسهم دعوى طالب التصحيح طبعاً لانها بعد من المدة المرفوعة من القانون المذكور قائم مقام الجوزدان

... لاجل الدوام

ورد من مديرية الدانليه العامة الى المطبوعات ماتفه .

طلب اليانار رئيس الحكومة بان يوافق

رئيس كل دائرة من الدوائر المرتبطة الموظف الذي ينتدبه بالزيادة ١٤ فيش امر البرام على ان يمله بالخير من غاب من الموظفين ويطلبه على ما يحتاج لمرفعه وان يقوم لمحو بما يجب من تسجيل المهمة التي انتدب اليها فينتهي ان تصدعوا بالامر والسلام عليكم

... عيديد رئيس الدائرة

ورد الى المطبوعات انه جاءه في كتاب حاكم مقاطعة دمشق الوروخ في ١٨ الجري رقم ١٧١ انه ينتهي انقضاء اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣١ « فرنجي » سبب كل سنة عيداً رسمياً تعطيل فيه كافة الدوائر الرسمية وتار فيه بيتها ونجري فيه جميع المراسم المعتادة في بقية الاعياد دون اطلاق مدافع

... اطلاق مدفع الفجر

ورد الى دائرة المطبوعات من مديرية الداخلية العامة انه جاء في كتاب رئيس البعثة ان حضرة الجوزدان قد اقرت في ١٤ من جيش الشرق قرر ان يطلق مدافع في العدة ١٠ ليرة عشر من كل يوم لاجل الفجر رئيس حكومة دمشق .

الاحوال الصحية

يتميد تقرير مدير الصحة العامة في وقع اسبابان بالحق القرمزية بقضاء التقيطه في ١٣ الجاري واصابة بالحق القرمزية بدمشق في ١٦ الجاري

صك الشروط والبنود العامة تابع ما قبله

هدم الاشغال القديمة

المادة السابعة عشر - عندما ينقض تنفيذ الاشغال ج. م. بعض المباني القديمة يجب ان نقل المختارة من اماكنها بكل اعتناء وان توضع في اماكن معينة بصورة يمكن معها ان تصنع ثائرة وتستخدم ادا صار لزوم لذلك الاشياء الموجودة عند الحفر .

المادة الثامنة عشر - تحتفظ الادارة بملكية المولد (المجسرة) التي تخرج من الحفرات ولم تلم الذي يجرى في الاراضي التي تجري فيها الاشغال .

وتحتفظ ايضاً - غا عد الذي يكون تدريساً لاحد ما - بكافة الاشياء الفنية والانسكبة - (البترة والاشياء الفنية والجرايات والمقايير والمستحاثات الخ ...) التي توجد هناك

على المهندس ان يبحث فوراً ويبلغ المهندس من اكتشف الاشياء التي هي من هذا النوع وان يأتى بكافة التدابير المادية اليه كما نقل هذه الاشياء وتوضع في محل امن دون تلف وجانب بالمقايير التي تكسبها من اجل حفظ وتسليم المواد والاشياء المذكورة اعلاه . يحظر قطعاً على المهندسان ان يخرج مواد صادرة من الحرايات او القبور الا بتفويض خطي من مدير النافذة .

استعمال المواد الجديدة او الخدمات التي هي تحت تصرف الادارة .

المادة التاسعة عشرة - عندما يشتر المهندس باستعمال بعض المواد الجديدة او الخدمات التي تحت تصرف الحكومة خارج ما امل اليه في المقالة - فلا يدفع للمهند الا نقولات شغل ايد واستخدام المربة وفقاً لبيانات المادة ٢١ التي ستأتي . وليس لاحق باي تدبير ما امدم الى بيع في الترخيص والوقت الملائمة الا اذا كان لزوم - في بعض الاحوال - لتطبيق على ذلك المادة ٢٣ و ٢٤ الا ان سأتبان .

يجوب البناء

المادة العاشرة عشرة - عندما يرى المهندس انه يوجد في بعض الاشغال بعض عيوب البناء فيأمر ج. م. (الاشغال سواء كان ذلك في اثناء العمل او قبل التسليم النهائي) التي يرى فيها عيباً يوجب وبأعادة بنائها .

الحساب والاضرار التي تحدث عند نقل الاشياء في حالة القوة القاهرة

المادة الحادية عشرة - لا يعلى للمهند ادنى تعويض على الحسائر والاضرار العادية والاضرار التي تحدث عند نقل الاشياء التي تحت بديهة الاحمال او عدم البصر او نقص في الوسائل او اضرار غير بحكمة . وعلى كل لا يدخل ضمن التدابير الدائمة الاحوال التي تصدر عن قوة القاهرة التي يجرى بها المهند في مدة عشرة ايام على الاكثر بعد وقوع الحادث كتابة . وجد القضاء هذا الاجل لاجل جميع المهندات يستدعي .

ترتيب قيمت الانشآت الغير مستدركة

المادة الحادية والعشرون - عندما يرى من المهندات انهم بعض الانشآت او الموزن الغير مستدركة او تعديل وارد المواد كما هو مبين في البرناج (دهلي) - يدير المدي فوراً بموجب الاوامر المكتوبة التي يكون استعملها بهذا الشأن ويكون مبرمجاً بدون تأخير فينبذت جديدة تكون على موجب المقالة اقرب ما شاكلها من الانشآت وعندما لا يمكن ان تكرر على موجب الملائمة بحسب السعر الجاري في البلاد حداً للشبه . يتماشى المهندس والامر بانبيات الجديدة الموبة بصورة تكون عرضة لغير المناقصة (وهـ) - راد جيد بكاسيون (ومن ثم ترفع الى مديرية النافذة لمصادقة عليها . اذا لم يقبل المهندات قرارات مدير النافذة تقرر من قبل الادارة المختصة وريثاً يحل النزاع يدفع الى المهندات موقفاً على معدل التقييم المدنية من قبل المهندس .

الزيادة في مقدار الاشغال

المادة الثانية والعشرون - لا يمكن للمهند ان يمتنع اذا تمتعت المحال بأجراء الزيادة في مقدار الاشغال وكانت هذه الزيادة لا تزيد على سدس مجموع الشروع . واذا كانت الزيادة فوق السدس يكون له الحق بان ينفذ فوراً عن مقارنته بدون تعويض بشرط ان يكون طالب ذلك يكتب مقدمته الى مدير النافذة بواسطة المهندس في خلال شهرين اعتباراً من تاريخ تبليغ الامر الذي يقضي

هكذا عنه الشغل

تزيد به زيادة التي هي أكثر من السدس وعند اللزوم يطبق بحق ذلك المادة الرابعة والعشرون الآتية .

التنقيص في مجموع الأشغال
المادة الثالثة والعشرون - وإذا نقص مقدار الأشغال فلا يمكن للمهندس أن يرفع ادلى احتجاج طالما التقصا لا يزيد عن سدس مجموع المشروع وإذا كان التنقيص أكثر من سدس يأخذ المهندس تعويضاً كما هو القضاء الإيجابي فلم يتفق عليه خيراً وكل ذلك لا يضر بما له من الحق في الانسحاب السريع الذي يجب أن يطلب بالشكل والمدة المبينة في المادة الثانية والعشرين المذكورة أعلاه .

التغييرات في أهمية أصول المنشآت المختلفة
المادة الرابعة والعشرون - عندما يوجب عن التغييرات لأمر بها بعض التعديلات في أهمية أصول بعض المنشآت بصورة تزويد الكميات لأمر بها أو نقص عن زرع المقادير المذكورة في بيان التقدير يمكن للمهندس أن يقدم سيرة آخر الحساب طالما بالتعويض مستنداً على الضرر الذي سببت له التباينات المذكورة في نصوص المشروع التبدلات في القيمة

المادة الخامسة والعشرون - في أثناء سير المشروع إذا طرأ على النباتات الزينة أو الأشجار زيادة أو نقصاً في مجموع ثمرات النباتات التي منقسم بها يجب أن يضاف (ده في) بالقابلة أعظم ما هو مقدور في

المشروع فلا يكون للمهندس أن يجرى بالتعويض إذا كانت هذه زيادة أقل أو مائة عشرة وإذا وقعت بين عشر وسدس تستوفي الإدارة على نصف ما يزيد عن العشر وأما نباتات المنازل للأشغال التي لم يتم بعد فمما الظاهر فيها ضمن الشروط المبينة في المادة ٢١ أعلاه وإذا زادت عن سدس فيحق للمهندس أن يفسخ مفاوله وعلاوة على ذلك يحق له فسخ تعويض بمادل القسم الغير مدفوع من الثغرات الآتية .

(١) لأشآت المرفوعة التي وافق على تنفيذها المهندس .
(٢) ثغرات المواد المعروفة خاصة لأجل تنفيذ الأشغال للمشروع .

من أجل تطبيق هذا البند تعيين المبالغ التي أشير بها - كما ورد في التعديلات أو التراجع - الأشغال المنعقدة والأشغال التي لم يتم بعد بالنظر إلى التي يتم التمدد أنشأته أو التي للمواد عليها أو يوزع مجموع الثغرات المتعلقة في المادتين أعلاه على نسبة المبالغ المذكورة بين لأشغال ذات النوعين كذلك يوزع التعويض الذي يكون بمثابة قسم من هذه الثغرات المعلقة بالأشغال التي لم يتم بعد .

ان المنشآت المرفوعة والمراد التي تتدخل في منها هذا الحساب تصحح الحساب للأشغال

تأمر الإدارة بتوقيف الأشغال حتى يبرأ من مشروع فوراً وإذا امتنعت الإدارة بتأخير الأشغال لأكثر من سنة سواء كان ذلك قبل المشروع بالأشغال أو بعده يكون للمهندس الحق بفسخ مفاوله إذا طلب ذلك وحسب كلا المادتين يكون له الحق بتعويض بقدر على الاساسات المبينة في بروتايج (ده في) المشروع وإذا لم يشار إلى ذلك في المشروع فيبقى عليه خيراً وإذا لم يكن الاتفاق على ذلك فيعني انفساء الخسائر

إذا طرح بالأشغال فيمكن للمهندس أن يطلب فيها أن يفسخ مفاوله من المنشآت موقفاً وبعده يمكنه أن يطلب تأجيلها نهائياً بعد انقضاء أجل الضمان (غارانتية) التباين التمهيدية

المادة السادسة والعشرون - عندما انقضى لا يبرأ من مشروع أو التراجع - الأشغال المنعقدة والأشغال التي لم يتم بعد بالنظر إلى التي يتم التمدد أنشأته أو التي للمواد عليها أو يوزع مجموع الثغرات المتعلقة في المادتين أعلاه على نسبة المبالغ المذكورة بين لأشغال ذات النوعين كذلك يوزع التعويض الذي يكون بمثابة قسم من هذه الثغرات المعلقة بالأشغال التي لم يتم بعد .

ان المنشآت المرفوعة والمراد التي تتدخل في منها هذا الحساب تصحح الحساب للأشغال

الأشغال وأعمالها بصورة حسنة . ان زيادة التفتت التي تنتج من الالتزام (ره جي) أو المناقصة المطروحة على سبيل الترخيم (نول انشور) لنزول من المبالغ التي تم للمهندس ومن كفايته بدون أن تمس بالحقوق التي تطبق عليه في حالة عدم الكفاية . إذا حصل عن الالتزام (ره جي) أو المناقصة المطروحة من أجل الترخيم (نول انشور) نقص في المصاريف فلا يحق للمهندس أن يطلب شيئاً من هذه الفائدة التي تبقى للإدارة .

الخطة بالوزن لا بالكيل
قرر مجلس المديريين بناءً على اقتراح المجلس البلدي أن تباع الخطة بالوزن لا بالكيل اعتباراً من أول كانون الثاني ١٢٠٠ لأجل الجول

ورد من مديري الداخلية العام صورة قرار مجلس المديريين وهي :

قررت مذكرة رئيس البعثة ومفادها ان المصلحة تقضي بتوسيع نطاق التسهيل لأدخال الجول الأصلية وجعل دمشق مرفأً وحيالها من الجولات ولذلك فإن الرئيس المشار إليه يرغب باستثناء الجول الأصلية من الرسم الذي يستولى به نسبة ١١ في المئة من أصل الثمان الجول التي تستورد من الأقاليم غير التابعة للانتداب الأجنبي

ولدى المذاكرة تبين أن العمل يجب اقتراح رئيس البعثة بتبني تكبير ول الأصلية في هذه البلاد ولذلك تقرر

استثناء الجول الأصلية على أنواعها من الرسم الذي يؤخذ بنسبة ١١ في المئة عن الثمان الجول التي تنحسب لهذه البلاد من الأجزاء غير التابعة للانتداب الأجنبي

إعلانات

الطواحين الجديدة

اتصل بمدير البريد والبرق العام ان بعض محتركي الطواحين بأخذون الطواحين من الإدارة بأثمانها الأصلية ويبيعونها لراعي اقتنائها بالثمن مضاعفة وبما ان إدارة البريد مستعدة لبيع الطواحين المذكورة بأثمانها الأصلية فلي من يرغب الحصول عليها فليجاءها رأساً

رسم حراج

لقد بلغ من زيادة رسوم الحراج في لواء حماه مئة ألف فرس فلي الطالين مراجعة مديرية الواردات في مديرية المالية العامة

مديد مدة مزايمة

جاءنا من مديرية مالية الشام ما يأتي : كان طرح للمزاد العلني الخيام والجلبب المرحب والتمصان وما الورق الدججالت الخاصة وبقية الأشياء الموجودة بتوسط أحمي الشريف بمعرفة اللجنة الخاصة وحدثت مدة المزايمة لغاية اليوم الخامس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٢٠٠ وبما ان المزاديين لم يراجعوا اللجنة بصورة منتظمة فقد فددنا مدة المزايمة لغاية اليوم الخامس من شهر كانون الثاني سنة ١٢٠١ فمن لم يحضر لهذه المدة المذكورة تكفل به مرفعة اللجنة لذلك صار إعلان الكيفية .

مزايمة جبوت
ورد من مديرية مالية الشام لأدارة المطاوعات ما يلي :

موضوع في المزايمة المالية ٢٤٤٨ كيلو حنطة و ٢٤٢٠ كيلو شهير الموجودة في مستودع نصبة جبوت وحدثت مدة المزايمة خمسة عشر يوماً اعتباراً من ١٦ كانون الأول سنة ١٢٠٠ والاحالة سنة ١٤٠٠ اعتباراً من بداية شهر كانون الثاني سنة ١٢٠٠ فلي من يرغب الذمراء الجبوت المذكورة ان يراجع ديوان واردات مالية الشام

مزايمة رسوم

وردنا المطاوعات من مديرية المالية والزراعة والتجارة انه جاء برفقتين من حماه وحسن انه بلغت زيادة رسوم حراج مركز حماه مائة ألف فرس على ان تجري الاحالة الاولى بتاريخ ٢٦ كانون اول سنة ١٢٠٠ وما يرد في رسوم حراج حصص خمسة وستين ألف فرس على طابعها فمن كان له رغبة بذلك فليجاء بمراجعة دائرة الزراعة والحراج في المركز المزايمة

اموال مجهزة

ورد من مديرية مالية الشام الى المطاوعات ما يلي :

فهم من البرقية الواردة من مدير مال دوما انه مجهزة لقاء الاموال الاديرية في قرية بالا الف وخمسائة رزمة تشرقتب فلي الطالين مراجعة ديوان الواردات في الشام او مديرية مال انفساء المذكور

هكذا منه لأصل

إيجار الاملاك الاميرية
قد وضع في الزاد الثاني إيجار الاملاك
الحرر أنواعها. انما انما كاملة تبدأ من ١
كانون الثاني سنة ١٩٢٦. انتهى في كانون
الاول سنة ١٩٢٦ على ان يضر حالها
الاولية في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٠ والتعدينية
في ٣١ منه. فلي راضي الاستنجاز مراجعة
مأمور املاك الدولة في ديوان مالية الشام
خلال المدة المبينة مستصحبين المرويات
اللازم

بيان الاملاك
دار في محلة الشهداء خاصة مراد
الافندي اقول كفاصي
دار متخذة عتقاً بسوق ساروجة
دار في محلة المهاجرين محولة عن عبد
الرحيم جاريش
دار بمحلة المهاجرين محولة عن
خاوسي بك
دار في محلة المهاجرين بمحلة سلوم
محلول ثلاث ارباعها عن كمال افندي عزيز
دار في سوق ساروجة تتخذ عين
الباشا حارة الجديدة محولة عن طاهر بك بن
ناظم بك
دار في سوق ساروجة بمحلة المغسلة
محولة عن اليوزباشي عوفي بك
دار في محلة الصالحية بمحلة الشيخ
عليان محولة عن عثمان بوري الذي رئيس
اخذ عسكرياً سابقاً
دار في محلة الصالحية بمحلة الخوالي

محولة عن جميله خانم
دار في محلة المهاجرين بمحلة جبار آغا
محولة عن السيدتين فاطمة وثريا غرفة ٢ مساحة
دار في محلة المهاجرين محولة عن
مصطفى افندي كاتب
١٦ فيراط من دار في المحلة الجزائية
محولة عن صديقه خانم
دار واقعة في المهاجرين في جادة ناظم
باشا محولة عن حسين صابونجي
دار واقعة في المهاجرين في جادة ناظم
باشا بها غرفة فوقانية ١ غرفة تحتانية ١
مطبخ ١ محولة عن عزت افندي جركس
دار واقعة في المهاجرين في جادة ناظم
باشا بها غرفة فوقانية ٣ غرفة تحتانية ١ ودكان
واحدة محولة عن عزت افندي جركس
دار واقعة في المهاجرين في جادة جبار
آغا بها غرفة فوقانية ٢ وجنبه صغيرة محولة
عن عزت افندي جركس
٩ قرايط من دار واقعة في محلة
المهاجرين في جادة مهاجرين اكبر محولة
عن عبد الله شمس الدين
دار واقعة في المهاجرين في محلة
مهاجرين فاخوري بها غرفة ٢ محولة عن
امينه خانم من مهاجري الروم ابلي
نصف دار في الصالحية في محلة مهاجرين
قبو محولة عن كوش خانم
دار في الصالحية في محلة مهاجرين قبو
بها غرفة تحتانية ٢ محولة عن امينة خانم
بنت احمد

١٣٢٥ من دار في الصالحية في
مهاجرين قبو محولة عن فاطمة بنت مبردة
محولة عن مدير العام للثافة والزرايع
والتجارة
ان شركة القرام قدمت اجل الاجازات
الحالية المعطاة لركوب عربات القرام ار
فاية شهر كانون الثاني سنة ١٩٢١
قرار امهال
لما كان الاشخاص المتجهون والمطلون
عليهم بمادة السلب وتثبيت الاشياء الاميرية
ومجموعهم على محلات الحكومة خارجاً بالقوة
الجبرية اثناء حادثة حوران المعلومه الواقعة
في ٢١ اغسطس سنة ١٩٢٠ وان التهمين
المذكورين مازالوا فارين من وجه الحكومة
وهم يوسف بن ثاني عبد الجليل الرشيدان
وعمرسان بن علي اليوسف وسالم اسير شيخ الكلاوي
ومحمد الجاواشي افندي وعلة بيجوي وموسى
بيجوي وموسى السلامة وفرحان اليوسف
وابراهيم البلي واحمد المبداه واولاد حسين
الحضي وعبيد الاحمد ودعاس المسالة
وجبر بن محمد الباب وعبد الله الحمة وحسن
المبداه وعبد الرحمن بيجوي ومحمد الطرودي
ومحمد بن احمد حسين الراوي وطلي بن
فارس المسالة ودهش الحماوي وسالم المساري
وموسى الصلح الجليل ورجا بيجوي وسليمان
العمر ورشيد البركات ونزال البركات وموسى
البركات ومحمد الخلف وحسين بن رشيد
البركات وخالد الزرد واسعد عياش وعلة

الجميع من اهالي قصبه درعا قد بلغوا الى
محل اقامتهم صورة الضبط المعطاة من المينة
الانتمائية في قضاء از ع التفضية اتمامهم
بالجناية وصورة ورقة الاتمام المعطاة من قبل
مدعي عام لواء حوران ومضت للسدة
القانونية على ذلك ولم يثبتوا وجودهم فابدا
اعطينا لهم مدة عشرة ايام من تاريخ نشر
هذا الاعلان كي يحضروا خلافاً وان لم
يفعلوا يثبتوا غير مطيعين للقانون ويستطرون
من الحقوق المدنية وتجري محاكمتهم غيابياً
وتجوز اموالهم واملاكهم ولا يحق لهم اقامة
دعوى ما بل تمام عليهم الدعوى وعلى كل
من يعرف محل وجودهم ان يخبر عنهم الحكومة
وكل ذلك مأمور وضابطة الدلية مكافون
ومجبرون على التحري والقبض عليهم بما كانوا
وذلك توفيقاً للمادة ٣٧١ من قانون اصول
المحاكمات الجزائية ولاجله صار نشره
خلاصة حكم
بنتيجة المحاكمة الدوائية الجسارية لدى
محكمة الجساية دمشق بقضية غصب نفوذ
واشيا المدعي زين بن يوسف فرج من قرية
بنت جليل بالعراق العام باستمال الجبر والسدة
المسندة الى التهمين الذين محمد حسين البارون
وابن عمه فارس البليسي وصالح المقيبات
وديب الشقران من عرب الدباب وصالح
الخير من عرب الخرابين واما عيل بن اخ
صالح من عرب قصير القاطنين في قرية ندره
الناطقة الى قضاء الفينطيرة ثبتت بجساسة
الموقوفين على ارتكاب هذا الجرم وعليه نفوذ

تجريم الجاية المذكورة والحكم بوضع كل
منهم في الكرك مدة ثلاثة سنوات وقسماً
لادة ٢٢١ من قانون الجزاء واستقلالهم من
الحقوق المدنية وحجز اموالهم واملاكهم
واذارتهم معرفة الحكومة واعلان ذلك في
الجرائد المحلية وتضييقهم معاريف المحاكمة
فراراً غريباً صدر وتضم في ١٥ كانون الاول
سنة ١٩٢٠ حسب الاصول
اعلان من دائرة اجراء انبيك
تقرر من جانب الرئاسة طرح جميع
الدار الكائنة في حارة القوقا من بلدة انبيك
خاصة المديون محمد نضر الدين من اهالي
مدينة طرابلس الشام لله ردة شترافاً احمد
نضر الدين شمالاً وغرباً وجنوباً الطريق
المستقلة على مساكن ومنافع شرعية وهي تحت
قصر المديون محمد نضر الدين المذكور
بوجوب قبو الطائر والجاري حجزها تأنيلاً
لا تبا ما في ذمته من بدل اضرار قرية
بنته والمحصلات الصيفية عن واجب ١٣٣٤
روبه العائد استندوق ادارة الديون العامة
بقضاء انبيك وذلك بمعرفة الدلال فرانس
المحكمة عبد الرحيم السيد والمزايدة تجري
كل يوم بدائرة الاجراء ولي شوارع انبيك
قدي كراغب وطلب شراء الدار المذكورة
وطلب زيادة الاضاح فلما راجع مأمور الاجراء
بهجت افندي والدلال عبيد الرحيم بومدة
الزاد شهر واحد اعتباراً من تاريخ نشره
في ١٥ كانون الاول سنة ١٩٢٠

هكذا منه العمل